انخفضت 31.3 نقطة في أولى جلسات الأسبوع الجاري

البورصة في دائرة... الشائعات

- المشهد السياسي يضغط على حركة التداول
- مؤثرات سياسية واقتصادية خارجية دخلت على خط «الضغوطات»
- بعض الشركات تفاعلت وارتفعت مع أرباحها المعلنة
- أزمة الشركات الموقوفة مرت مرور الكرام

انخفاض حاد في أول الأسبوع

كتب المحرر الاقتصادي

تراجع امس سوق الكويت - كما توقعت «الصباح» في تقريرها الاقتصادي - بشكل حاد، اذ خسر المؤشر السعري 31.3 نقطة ليستكمل رحلة الهبوط في آخر جلسة له يوم الاربعاء الماضي نتيجة تداعيات المشهد السياسي، اضافة الى ظهور انباء عن ازمة مالية جديدة ستشهدها الولايات المتحدة.

وشهدت الجلسة امس عملية جني ارباح على الاسهم التي كانت حققت ارباحا خلال الاسبوع الماضي خشية من تبخر الارباح المحققة، فيما ظهرت اسهم جديدة على شاشة الاكثر ارتفاعا بدعم من ارباحها الممتازة عن فترة الربع الثالث.

وركز المضاربون على عمليات البيع على اسهم محددة، اضافة الى تحرك بعض المحافظ الاستثمارية على اسهم منتقاة تعتبر اسعارها مازالت رخيصة.

انخفاض

واكد المراقبون ان السيولة تراجعت بشكل ملحوظ الى 13.6 مليون دينار بعد ان تجاوزت في اكثر من جلسة الاسبوع الماضي حاجز الـ30 مليون دينار، مشيرين الى ان الاجواء العالمية كان لها الاثر المباشر على حركة السوق.

وقال المراقبون ان ازمة الشركات الموقوفة لم تكن كبيرة - كما كان يتوقع البعض - بل ان العديد منها عادت الى التداول بعد الكشف عن بياناتها المالية لفترة الربع الثالث.

واضاف المراقبون ان الاجواء السياسية الخارجية كان لها الاثر المحدود على حركة سوق الكويت، الا ان العديد من الدول العربية والاوربية تواجه مشاكل سياسية واقتصادية داخلية.

قرارات

ورأى المراقبون ان التأخر في صدور قرارات اقتصادية حاسمة خلق حالة من الاحباط بين اوساط المتداولين، اذ كانت التوقعات تشير الى صدور مثل هذه القرارات لانعاش الحركة الاقتصادية، وهذا ايضا ساهم في الانخفاضات الحادة التي شهدتها الجلسة امس.

وكان سوق الكويت عاد امس بعد اجازة ثلاثة ايام بدأت منذ يوم الخميس الماضي، وعينه على المشهد السياسي الجديد، حيث يترقب التطورات ليتعامل معها بالسلب او بالايجاب.

واكد المراقبون ان الحراك الجديد سينعكس سلبا على اداء سوق الكويت، وعلى حركة التداولات اليومية، بعد ان تمكن السوق من تجاوز آثار وتداعيات الحراك السياسي.

وحقق سوق الكويت خلال الاسبوع الماضي افضل اداء مقارنة مع الاسبوع الماضي، اذ جاءت حركة التداولات نشطة وتحركت معها عمليات الشراء لترفع العديد من الاسهم وبالتالي ارتفاع قيمة السيولة الى حاجز ما فوق الـ 30 مليون دينار.

وانتهت رابع جلسات الاسبوع والجلسة العاشرة في شهر نوفمبر الجاري لتشهد تباينا في اداء المؤشرات لليوم الثالث على التوالي، حيث انهى المؤشر السعري التعاملات على تراجع نسبته 0.26 في المئة بإقفاله عند مستوى 5800.5 نقطة خاسرا 15.3 نقطة، مسجلا بذلك اول تراجع له بعد ارتفاعه في الخمس جلسات السابقة. وكان سوق الكويت حقق منتصف الاسبوع تقدما ملحوظا، بعدما تحسن «الوضع السياسي» بتحرك الحكومة في الاتجاه الصحيح وظهور بوادر ايجابية تمثلت بقرارات شعبية كان لها التأثير الواضح على حركة التداول، اذ خلقت حالة جديدة في مشهد البورصة. وتوقع المراقبون ان يواصل السوق ارتفاعاته «إذا صدرت قرارات اقتصادية تسهم في انعاش الوضع الاقتصادي» مؤكدين ان جلسة نهاية الاسبوع كانت معتدلة رغم الانخفاض.

وقال المراقبون ان بعض المجاميع الاستثمارية نشطت بشكل واضح، اضافة الى الحركة الايجابية لعدد من الشركات الصغيرة التي تشهد عمليات شراء واسعة، فيما تراجع عدد من الشركات التشغيلية، في حين حافظت بعض البنوك على الاستقرار في اسعارها.

وتحركت شركات واعدة باتجاه الصعود بعدما اعلنت عن نتائجها المالية عن فترة الربع الثالث، اذ كانت جيدة، فيما شهدت شركات اخرى عمليات جني ارباح.

وواصل سوق الكويت الحركة النشطة وسط حالة من التفاؤل سادت إثر التطمينات بان الوضع سيكون افضل، وارتفعت بشكل قياسي، وهذا مؤشر جيد بان القادم من الايام سيكون افضل.

وقال المراقبون ان المضاربات كانت باتجاه الشركات الرخيصة ما ادى الى ارتفاع العديد منها، في حين ان بعض المجاميع الاستثمارية ابتعدت عن التداولات الكبيرة كاجراء تكتيكي.

مؤشر «كويت 15»

واغلق مؤشر «كويت 15» على تراجع قدره 4.65 نقاط في نهاية تداولات امس ليبلغ مستوى 992.03 نقطة.

واغلق المؤشر السعري على تراجع قدره 31.26 نقطة ليبلغ مستوى 5769.24 نقطة كما اغلق المؤشر الوزني على تراجع قدره 1.89 نقطة عند مستوى 407.61 نقطة. وبلغت كمية الاسهم المتداولة عند الاغلاق حوالي 197.6 مليون سهم بقيمة بلغت نحو 13.6 مليون دينار كويتي عبر 3972 صفقة نقدية. وحقق سهم «د. للتمويل» اعلى مستوى بين الاسهم الرابحة مرتفعا بنسبة 8.62 في المئة تلاه سهم «الاعادة» مرتفعا بنسبة 8.33 في المئة ثم سهم «صكوك» بنسبة 5.88 في المئة. وسجل سهم «اموال» اكبر تراجع بين الاسهم الخاسرة متراجعا بنسبة 9.09 في المئة تلاه سهم «ادك» متراجعا بنسبة 8.20 في المئة ثم سهم «خليج متحد» بنسبة تراجع بلغت نحو 7.32 في المئة.

الخوف والقلق وراء تراجع مؤشرات البورصات الأوروبية

جنيف - «كونا»: اتفقت مؤشرات اداء البورصات الاوروبية على التراجع في تعاملاتها فجنحت الى الهبوط بنسب تراوحت بين واحد في المئة في بورصة براغ التشيكية و3.6 في المئة في بورصة امستردام الهولندية متفاعلة مع الأداء الاقتصادي السيئ لجميع الشركات الاوروبية وزحف سحب الكساد على القارة.

وطالت الخسائر اسهم كافة القطاعات المطروحة للتداول بنسب تراوحت بين 5.5 في المئة في اسهم قطاع تجارة النفط والغاز و1.5 في المئة في اسهم قطاع الصناعات التقنية لتأتي تلك الخسائر على كافة الارباح التي تحققت خلال الاسابيع الماضية وتبدد آمال المستثمرين في احتمالات تحسن الاوضاع.

ويعتقد المحللون في تصريحات لـ«كونا» ان تلك النتائج الأسوأ منذ ثلاثة اشهر هي نتيجة استمرار طبيعي للهبوط المتواصل في الاسهم المطروحة للتداول منذ اسابيع اذ تمر اسواق المال الاوروبية بمرحلة من اعادة التقييم الى جانب المشكلات الاقتصادية والمالية المتفاقمة التي تعاني منها اوروبا.

ويؤكد هؤلاء المحللون ان عدم وضوح مخارج للازمة في الافق او بوادر حلول تلوح على الطريق يبدد آمال المستثمرين في ان الازمة على طريق صحيحة نحو الحلول العملية بل على العكس من ذلك يتم تأجيل الحلول اسبوعا وراء آخر وينتظر كل طرف تحركات طرف آخر ليعتمد عليه في اتخاذ قرار فلا ياتي هذا ولا ذاك وتصاب الاسواق بالجمود.

وما يزيد الطين بلة حسب آراء المراقبين ان حالة من الترقب المل تلك تكون مصحوبة دوما بظهور مفاجآت كان البعض يعتقد انها لن تظهر او سيتم وأدها الى جانب ظهور مشكلات التضخم ما اصاب توجهات المستثمرين بالشلل التام والعجز عن التحرك.

■ المضاربون قاموا بعمليات جني أرباح للشركات الرابحة

البورصة توقف 15 شركة عن التداولات لعدم تقديم بياناتها

«كونا»: أوقف سوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» أسهم 15 شركة عن التداولات اعتبارا من اليوم لعدم تقديمها البيانات المالية المرحلية للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2012 في الموعد المحدد.

وقالت البورصة في موقعها الالكتروني ان الشركات الموقوفة هي الاستشارات المالية الدولية «ايفا» والاهلية القابضة «أهلية» والاستثمارات الصناعية «ا صناعية» والامان للاستثمار «الأمان» وبيت الاستثمار العالمي «جلوبل» وتمويل الاسكان «اسكان» والمدار للتمويل والاستثمار «مدار» والصفاة للاستثمار «الصفاة».

وذكرت ان الشركات الموقوفة تضم ايضا كلا من الامتياز للاستثمار «الامتياز» ومراكز التجارية العقارية «مراكز» ومجمعات الأسواق التجارية «أسواق» ومجموعة الصفوة القابضة «الصفوة» والامتيازات الخليجية القابضة «امتيازات» والوطنية للميادين «ميادين» وزيما القابضة «زيما».

«كفيك» : 11.8 مليون دينار أرباح تسعة أشهر

«كونا»: اعلنت الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار «كفيك» تحقيقها ارباحا قدرها 11.8 مليون دينار كويتي بربحية للسهم بلغت 50.1 فلسا في الاشهر التسعة الاولى من العام الحالي مقارنة بخسائر بلغت 4.9 ملايين دينار بخسارة قدرها 51 فلسا للسهم في الفترة ذاتها من العام الماضي. وقالت الشركة في بيان نشره موقع سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» امس ان اجمالي حقوق المساهمين بلغ 33.2 مليون دينار في نهاية سبتمبر الماضي مقارنة بخسارة في اجمالي حقوق المساهمين بلغت 42.3 مليون دينار في الفترة ذاتها العام الماضي. وذكرت ان اجمالي الموجودات بلغ حوالي 75.7 مليون دينار فيما بلغ اجمالي المطلوبات 39.2 مليون دينار مقارنة بمطلوبات بلغت 122.2 مليون دينار في الاشهر التسعة الاولى من العام الماضي.

«هيئة أسواق المال» تدعو صناديق الاستثمار في الخارج الى الحصول على ترخيص مسبق

«كونا»: دعت هيئة اسواق المال كل الاشخاص المرخص لهم الذين يقومون بتأسيس صناديق استثمار خارج الكويت الى ضرورة الحصول على ترخيص مسبق منها والالتزام بالشروط والضوابط المحددة بهذا الشأن في القانون «2010/7» ولائحته التنفيذية.

واكدت الهيئة في بيان نشر على موقعها الالكتروني أمس حرصها على تعزيز الوعي القانوني للمرخص لهم من الوقوع في المخالفات وحماية المتعاملين في أنشطة الأوراق المالية لا سيما في مجال صناديق الاستثمار المؤسسة خارج دولة الكويت.

واضاف البيان ان الهيئة تذكر في الوقت ذاته كل المعنيين بتسويق وحدات صناديق الاستثمار الأجنبية في الكويت بضرورة الحصول على موافقة الهيئة المسبقة على نشاط التسويق مع الالتزام بكل الشروط والضوابط التي تضعها الهيئة لذلك.

ودعا البيان جميع الراغبين في الاستثمار في صناديق الاستثمار الأجنبية الى التأكد من حصول هذه الصناديق على التراخيص اللازمة من هيئة اسواق المال حماية لاستثماراتهم وصونا لحقوقهم واسهاما منهم في تعزيز استقرار السوق المالي في الكويت.

يذكر أن هيئة اسواق المال أسست وفقا للقانون رقم 2010/7 الذي اقره البرلمان الكويتي في فبراير 2010 وبموجب القانون تقوم الهيئة بتنفيذ مبادئ حوكمة الشركات وحماية المستثمرين من الممارسات غير العادلة والمخالفة لقانون الهيئة.

وتهدف الهيئة الى تنظيم نشاط الاوراق المالية بما يتسم بالعدالة والتنافسية والشفافية وتوعية الجمهور بنشاط الأوراق المالية والمنافع والمخاطر والالتزامات المرتبطة بالاستثمار في الاوراق المالية وتشجيع تنميته.

كما تهدف الهيئة الى توفير حماية المتعاملين في نشاط الأوراق المالية وتقليل الاخطار النمطية المتوقع حدوثها في نشاط الأوراق المالية وتطبيق سياسة الافصاح الكامل بما يحقق العدالة والشفافية ويمنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات الداخلية والعمل على ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح ذات العلاقة بنشاط الاوراق المالية.

شعار هيئة أسواق المال

سجلت 9.8 ملايين دينار خسائر في تسعة أشهر

صرخوه: «كامكو» ستتمكن من العودة إلى الأرباح

«كونا»: أعلنت شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لادارة الأصول «كامكو» اليوم تسجيلها خسائر قدرها 9.8 ملايين دينار كويتي في الاشهر التسعة الاولى من العام الحالي بواقع خسارة للسهم الواحد بلغت 41.6 فلسا.

وقال الرئيس التنفيذي بالوكالة للشركة فيصل صرخوه في تصريح صحافي ان هذه الخسارة «تأتي نتيجة لمتابعة الشركة تنفيذ خطتها لاعادة هيكلة وتخفيض أصولها والتي تم الاعلان عنها مسبقا».

واضاف صرخوه ان الشركة ستتمكن من العودة الى تحقيق الارباح مع التركيز على تنمية الايرادات من الاعمال التشغيلية الناتجة من ادارة الاصول وتقديم الخدمات الاستشارية الاستثمارية لعملائها.

وذكر أن «كامكو» تمكنت من الناحية التشغيلية أن تسجل نموا في الايرادات واتعاب الادارة بما يقارب 21 في المئة مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2011 كما استطاعت الشركة تحقيق نمو يقارب الـ11 في المئة في قيمة أصول العملاء المدارة لتسجل مبلغ 2.4 مليار دينار كويتي كما في 30 سبتمبر 2012 مقارنة مع 2.17 مليار دينار في الفترة نفسها من عام 2011.

وبين ان فريق «كامكو» لتمويل الشركات نفذ عددا من عمليات الاستشارات المالية بنجاح منذ بداية العام آخرها قيامه بدور مستشار مالي لصالح أحد عملاء الشركة لعملية استحواذ لحصة مؤثرة في احدى الشركات التعليمية الرائدة في الكويت والتي تعد من أكبر عمليات الدمج والاستحواذ في قطاع التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي.

وقال انه برغم تسجيل الخسائر المالية نتيجة تنفيذ خطة الشركة لإعادة هيكلة أصولها والتي بدأت منذ عام «فإن ثقة عملائنا بخدماتنا ومؤشرات تطور أعمالنا التشغيلية في ادارة الاصول والخدمات الاستثمارية الاستشارية تعكس قدرتنا على العودة الى تحقيق الارباح التشغيلية والصافية للشركة في المدى المنظور».

ورأى صرخوه أن ذلك «مثبت من خلال النمو الكبير الذي حققناه في تنمية الاصول المدارة واتعاب الادارة للاصول والخدمات الاستشارية والذي بلغ ما يقارب الـ21 في المئة».

بنك بوبيان : لا تأثير لتصنيف وكالة موديز على أوضاعنا

أعلن بنك بوبيان أمس بان وكالة موديز للتصنيف الائتماني قامت بمراجعة أوضاعه وأصدرت تقريرا أبقت فيه على نفس تصنيفها السابق للبنك.

وأكد البيان الصادر عن البنك أمس بانه لا يتوقع أي تأثير لهذا الأمر على أوضاع البنك كما أكد ذلك منذ أيام.

وأوضح البيان بان عناصر التصنيف وملخص التقييم ومدلولاته:

وذكر البيان بانه يستند منح بنك بوبيان المستوى «دي» في تصنيف القوة المالية للبنوك إلى ما يلي:

«أ» نمو الأعمال المصرفية الإسلامية لبنك بوبيان وإن كانت محدودة حاليا.

«ب» قوة المقاييس المالية من خلال قوة القيمة الرأسمالية وقوة جودة الأصول وارتفاع مستويات التغطية.

«ج» الدعم التشغيلي المقدم من قبل بنك الكويت الوطني الحاصل على تصنيف «ان بي كيه، ايه ايه 3/بي - 1/سي»، حيث أصبح بنك الكويت الوطني أكبر مساهم فردي في بنك بوبيان في شهر سبتمبر 2009، ثم أصبح بعد ذلك الشركة الأم للبنك في شهر يوليو 2012. ومع ذلك، فقد قيد هذا التصنيف الأمور التالية:

«1» محدودية الفترة التشغيلية منذ تأسيس البنك في عام 2004.

«2» التركزات العالية في كل من بندي الأصول والخصوم في الميزانية العمومية.

«3» الأداء المالي المتذبذب للبنك.

كما ذكر البيان بانه قامت موديز بمنح بنك بوبيان المستوى «بي ايه ايه 2» في تصنيف الودائع العالمية بالعملة المحلية.

وأكد البيان بان هذا التصنيف أعلى ثلاث درجات من تصنيف القوة الائتمانية المستقل استنادا إلى تقييم وكالة موديز للاحتمالية المرتفعة لتلقي البنك للدعم من الشركة الأم، عند الحاجة. ويعكس هذا الأمور التالية:

«أ» العلاقة القوية والاستراتيجية مع الشركة الأم.

«ب» التصنيف المدعوم للشركة الأم، والذي يتضح في عوامل الدعم النظامي ويوفر بشكل غير مباشر الدعم النظامي لبنك بوبيان.

«ج» الشواهد السابقة للدعم النظامي المقدم إلى البنوك في ظروف الأزمة في الكويت.

شعار بنك بوبيان